

آليات الحوكمة ودورها في الحد من التأثيرات السلبية لعدم تماثل المعلومات
آليات الحوكمة ودورها في الحد من التأثيرات السلبية لعدم تماثل المعلومات

د. الياس بن ساسي جامعة فاصدي مرياح - ورقلة-

ilyes.12@gmail.com

أ.خيرة الصغيرة كمامسي جامعة فاصدي مرياح - ورقلة-

kemassi.87@gmail.com

الملخص:

من خلال هذه الورقة نحاول التطرق للحوكمة باعتبارها الإطار الذي جاء لحل العديد من المشاكل كالتعارض بين المصالح والانتهازية والمخاطر الأخلاقية وباعتبار أن العديد من هذه المشاكل وأخرى تتدرج ضمن عدم تماثل المعلومات. وبذلك أدرجت الحوكمة ضمن مبادئها كلا من الإفصاح والشفافية وأهم السبل الكفيلة بتفعيل هذا المبدأ لمحاولة الحد من هذه المشاكل، وقد توصلنا إلى أن الحوكمة كفيلة بذلك إلا أن عدم التطبيق الجيد لها وإساءة فهمها هو ما يحول دون ذلك.

الكلمات الدالة: حوكمة الشركات، عدم تماثل المعلومات، الإفصاح والشفافية، المخاطر الأخلاقي، الاختيار العكسي.

:Abstract

Through this paper, we try to address governance as the framework which solves many problems as a conflict of interests , opportunism and moral hazard , and considering that many of these problems and others fall within the information asymmetry.

Thus we find both the disclosure and transparency within the corporate governance principles and the most important ways to activate this principle to try to reduce these problems, in the end we concluded that governance is capable of it , but the lack of a good application and the misunderstood form required is what .prevents it

Key words: corporate governance, information asymmetry , disclosure and . transparency , moral hazard , adverse selection

مقدمة

تعتبر المؤسسة وحدة اقتصادية اجتماعية تعمل على تحقيق أهدافها من خلال تفاعلها مع الأطراف المكونة لمحيطها وهذا ما ينتج عنه وجود علاقات متعددة كعلاقة المؤسسة بالموارد أو الزبون أو علاقتها بالمساهمين أو المقرضين، وتعتبر المعلومات المتداولة بين الأطراف أساس هذه العلاقات؛ إلا أن هذه المعلومات قد تتميز بعدم التماثل، وهذا ما يسمى بمشكلة عدم تماثل المعلومات.

ويعد George Akerlof أول واضع لأسس هذه النظرية من خلال مقاله الشهير "The Market for Lemons: Qualité Uncertainty and the Market Mechanism" الذي نشره سنة 1970، ثم تلتها مجموعة من الدراسات التي بادرت في تحليل أهم المفاهيم التي بنيت عليها، إلا أنها لم تجد الإهتمام المطلوب إلا بعد أن حاز كل من George Akerlof و Michael Spence و Joseph Stieglitz على جائزة نوبل سنة 2001.

إلا أنه وفي ظل الأزمات المتتالية التي زعزت الكيان الاقتصادي العالمي ومن خلال البحث عن أهم أسبابها تبينت المخاطر الأخلاقية والاختيار العكسي الذين يعتبران كنتائج لعدم تماثل المعلومات ومن خلال رحلات البحث عن الوسائل الكفيلة بحل هذه الأزمات تمت الإشارة لمصطلح لا يقل أهمية هو الآخر عن الأزمة المالية ألا وهو الحوكمة

والتي جاءت لحل مشاكل التعارض ولحفظ مصالح الأطراف ذوي العلاقة.

ونحن لدورنا ومن خلال هذه الورقة نحاول أن نبين كيف يمكن لآليات الحوكمة أن تحد من تداعيات مشكلة عدم تماثل المعلومات من خلال التطرق للمحاور الأساسية التالية:

المحور الأول: الإطار المفاهيمي لحوكمة المؤسسات

المحور الثاني: الإطار المفاهيمي لعدم تماثل المعلومات

المحور الثالث: أهمية تماثل المعلومات في إرساء الحوكمة في المؤسسة

المحور الأول: الإطار المفاهيمي لحوكمة المؤسسات

ومن خلال هذا المحور تتم الإشارة لمفهوم حوكمة الشركات وأهميته وأهم مبادئه التي بني على أساسها وذلك من أجل استقصاء الأهمية التي أولتها الحوكمة للمعلومة.

1- مفهوم حوكمة المؤسسات:

يعتبر مفهوم الحوكمة من المفاهيم الحديثة والتي طالما لاققت اهتمام الباحثين في مختلف التخصصات خاصة الاقتصادية والسياسية منها، ومن خلال استقصاء الدراسات السابقة للموضوع نجد أن هناك العديد من التعاريف والمفاهيم التي دارت حوله ولكن دائما مهما تعددت التعاريف فالمفهوم يبقى واحد "الحوكمة"؛

وتعرف لغة بأنها أسلوب ممارسة الإدارة الرشيدة، والتي تعتبر الترجمة المتعارف عليها لـ Corporate Governance.

أما اصطلاحاً:

فقد تم تعريفها على أنها القواعد والممارسات التي يضمن مجلس الإدارة من خلالها المساءلة والنزاهة والشفافية في علاقة الشركة مع جميع أصحاب المصلحة فيها (الممولين والعملاء، وإدارة، والموظفين، والحوكمة، والمجتمع...) ¹.

ومن بين التعاريف الشاملة لمفهوم الحوكمة هو تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ² على أنها النظام الذي تستخدمه المؤسسة في عملية الإشراف والرقابة على عملياتها، أو أنها تمثل النظام الذي يتم من خلاله توزيع الحقوق والمسؤوليات على مختلف الأطراف في المؤسسة بما في ذلك مجلس الإدارة والمديرين وحملة الأسهم وأصحاب المصالح الأخرى، أي أنها تحدد القواعد والإجراءات الخاصة باتخاذ القرارات التي تتعلق بالمؤسسة.

وبالتالي فإن الحوكمة هي مجموعة من التنظيمات والقوانين التي تضمن رشادة الإدارة في أدائها لمهامها في علاقتها بمحيطها من خلال تنظيم المسؤوليات والواجبات وذلك لضمان رشادة القرارات المتخذة وهذا سواء على المؤسسات الخاصة والعامة.

إلا أن ما زاد من أهمية الحوكمة وما جعل الجميع ينادي بضرورة تطبيقها هو الفصل بين كل من الملكية والإدارة والرقابة؛ وكذا زيادة وعي مسؤولي الإدارة وأصحاب المصالح بالإجراءات الحاكمة والتي أضحت حقيقة لا مناص منها وذلك لتحقيق الأهداف المذكورة في النقاط التالية؛

2- أهداف الحوكمة

تعمل الحوكمة على تحقيق جملة من الأهداف والتي تمثل ركائز لما يصطلح عليه بالحوكمة الجيدة أو (good governance) والتي تتمثل فيما يلي ³:

- ضمان الشفافية في كل العمليات التي تقوم بها المؤسسات وكذا إجراءات المحاسبة والمراجعة المالية وهو ما يمكن من كبح الفساد وتداعياته والمساعدة على رفع درجة الثقة.

- تحسين إدارة المؤسسات ومساعدة هيئاتها في اتخاذ القرارات السليمة وبناء الاستراتيجيات الكفيلة بضمان كفاءة الأداء والمعاملة العادلة لجميع المساهمين؛

- زيادة التنمية الاقتصادية من خلال ضمان الدولة تحقيق عائدات أكبر على استثماراتها وإتاحة المزيد من فرص العمل؛

آليات الحوكمة ودورها في الحد من التأثيرات السلبية لعدم تماثل المعلومات

- تجنب حدوث أي مشاكل مالية أو وقوع أي أزمات مصرفية وبالتالي المساهمة في تحقيق التنمية والاستقرار الاقتصادي والمالي.
- العمل على ترسيخ ثقافة الالتزام بالقوانين والمبادئ المتعارف عليها.

3- محددات الحوكمة

تتوزع المحددات المتفق عليها للحوكمة إلى محددات داخلية وأخرى خارجية والتي تشكل في مجملها الحدود التي ينبغي للحوكمة التقيد بها سواء خارجيا وما يتعلق بمحيط المؤسسة أو داخليا أي داخل حدود المؤسسة، وهي كما يلي:

أ- المحددات الخارجية: وهي المحددات التي تؤكد على تطبيق القوانين والتنظيمات بما يضمن إدارة جيدة كما تعمل على التقليل من التعارض بين العائد الاجتماعي والعائد الخاص، فهي تشير بصفة عامة إلى المناخ الاستثماري السائد وكيفية تقويمه وتتمثل هذه المحددات في:

- القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي كقوانين المنافسة وسوق المال وغيرها.
- كفاءة القطاع المالي في ضخ الأموال اللازمة للاقتصاد بما فيها البنوك وأسواق المال.
- كفاءة الهيئات الرقابية في تشديد الرقابة على الشركات وكذا المؤسسات ذاتية التنظيم التي تضمن كفاءة عمل الأسواق والمؤسسات الخاصة للمهن الحرة كمكاتب التصنيف الائتماني والاستشارات المالية والاستثمارية.

ب- المحددات الداخلية: وهي المحددات التي تعمل على ضبط وتنظيم مصالح كل من الجمعية العامة، مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين ليقفل ذلك من تعارض المصالح بينهم من خلال تحديد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات⁴.

4- مبادئ الحوكمة:

تعتبر مبادئ الحوكمة الأسس و الأطر التي جاءت الحوكمة لتدعيمها وترسيخها من أجل الوصول إلى تحقيق الأهداف المنتظرة وترتكز هذه المبادئ على المبادئ الخمسة التي أصدرتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية سنة 1992 والمعدلة سنة 2004 بإضافة المبدأ السادس وتتمثل فيما يلي:

1- ضمان فعالية حوكمة الشركات:

وهي أول المبادئ التي أصدرتها OECD والذي يعتبر الإطار العام للحوكمة إذ يتعلق بأهم ما جاءت الحوكمة لأجله وهو ضمان شفافية و كفاءة الأسواق وكذا إتباعها للقواعد القانونية إضافة إلى التقسيم الواضح للمسؤوليات بين مختلف السلطات من تنفيذية وإشرافية وتنظيمية و منحها كل الصلاحيات والموارد لتمكينها من أداء مهامها على أكمل وجه.

2- حماية حقوق المساهمين:

يُعتبر المساهم الطرف الذي يقدم أو يضحى بأمواله في سبيل الحصول على العائد المنتظر من هذا الاستثمار وبما أنه الطرف الغائب في الشركة فقد جاءت الحوكمة وفقاً لهذا المبدأ لحماية وتسهيل ممارسة هذا الطرف لحقوقه المتعددة والتي تتضمن الحرية في نقل الأسهم، المشاركة والتصويت في الجمعية العامة، اختيار وتغيير أعضاء مجلس الإدارة، الحصول على عوائد الأرباح، الحصول على كافة المعلومات وفي الوقت المناسب.

3- العدالة في التعامل مع جميع المساهمين:

وفقاً لهذا المبدأ فإن حوكمة الشركات تضمن المساواة بين كافة المساهمين في كل فئة بما فيهم الأقلية والأغلبية وما يمكن أن يلحق بهم من تحيز وتصرفات تعسفية كما يجب أن يحوز كل منهم على فرصة الدفاع عن حقوقه، وضرورة اطلاع كل مساهم بالمعلومات الضرورية، كما يجب التخلص من كل ما يحول بين تصويتهم ومعرفة كل ما يجري في مجلس الإدارة.

4- دور أصحاب المصلحة في حوكمة الشركات:

فالحوكمة وفقاً لهذا المبدأ هي الإطار الذي يعمل على ضمان حقوق ذوي المصلحة بالشركة وحققهم بالدفاع عنها حيث يتمثل ذوي المصلحة في العاملين، حملة الأسهم والسندات، العملاء، الموردين والبنوك؛ وذلك وفقاً للقوانين و الاتفاقيات المتبادلة كما تساعد على التعاون بين الشركة وأصحاب المصلحة من أجل خلق الثروة، فرص العمل واستمرارية المشاريع، وكذا اطلاعهم بكافة المعلومات المطلوبة والمشاركة في الرقابة على الشركة.

5- الإفصاح والشفافية: وكأخر مبدأ فإنه لا بد من الإفصاح بدقة وفي الوقت المناسب عن كل المعلومات بما فيها الوضعية المالية، الأداء والملكية وأعضاء مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين، أهداف الشركة وغيرها، كما لا بد من الاهتمام بدور المراجع الخارجي باعتباره المسؤول عن ذوي المصلحة في الشركة.

المحور الثاني: الإطار المفاهيمي لعدم التماثل في المعلومات

باعتبار أن المعلومات قد أصبحت محدداً رئيساً للتعاملات بين الأطراف فإنها لا بد من أن تتميز ببعض الخصائص النوعية لتضفي الرشادة في اتخاذ القرارات وإن كان خلاف ذلك فإننا في حالة عدم تماثل للمعلومات.

1- تعريف عدم التماثل في المعلومات:

قبل أن نخوض في مفهوم عدم تماثل المعلومات لا بد من إيضاح أولاً ماهية المعلومة والخصائص الواجب توفرها لتكون معلومة ذات جدوى لمستعملها؛

✓ مفهوم المعلومات:

المعلومات هي بيانات تم تنظيمها ومعالجتها لتكون ذات دلالة ومعنى لمستعملها في اتخاذ مختلف القرارات⁵.

وهي كذلك عبارة عن بيانات وتقارير مرت بمرحلة التحليل لاستخلاص ما تتضمنه هذه الأخيرة لاستخدامها لغرض معين⁶.

✓ شروط المعلومة الجيدة:

لتكون المعلومات ذات جدوى لمستعملها فإنه يجب أن تتميز بجملة من الشروط والتي تعد بمثابة معايير جودة للمعلومات المالية وتتمثل في:

1- الملائمة: وهي من أهم الخصائص التي يجب توفرها في المعلومات ونعني بها ملائمة هذه المعلومات لاحتياجات مستخدميها كما يجب أن تكون ملائمة لغرض معين وهذا ما يصعب تحقيقه خاصة إن كانت هذه المعلومات في شكل تقارير مالية فإن هذه التقارير تستعمل لأغراض متعددة وعامة⁷ فإنه وبهذا المفهوم يصعب توفر خاصية الملائمة المطلقة للمعلومات المالية.

إلا أن مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) قد عرفها بالخاصية التي توفر للمعلومات القدرة على تغيير اتجاه القرار من خلال التأثير في التحكم في الحاضر واستيعاب الماضي من أجل التنبؤ الموضوعي بالمستقبل مما يساعد على دقة وكفاءة القرارات التي اتخذت على ضوءها، وبذلك فإنه لتكون المعلومات ملائمة لا بد وأن تكون⁸ ذات قيمة تنبؤية وذات قيمة استرجاعية (تغذية عكسية) وكذا ملائمة التوقيت أي في الوقت المناسب وإلا فقدت هذه المعلومات قيمتها.

2- إمكانية الاعتماد عليها: وتعبر عن درجة من الثقة في هذه المعلومات والتي توفر مستوى من الراحة في الاعتماد على هذه المعلومات مما تتضمنه من خصائص أخرى ثانوية كالموضوعية في العرض وعدم التحيز وكذا الصدق في التعبير وفي تسجيل العمليات الاقتصادية إضافة إلى إمكانية التحقق والتأكد من صحة هذه المعلومات.

3- قابلية الفهم: بمعنى أن تعرض هذه المعلومات بطريقة يسهل فهمها وبمصطلحات متعارف عليها بين مستخدميها.

4- الشمولية: وهي أن تتوفر المعلومات لمستخدميها حاضرا ومستقبلا كما ينبغي أن لا تخفي أي حقائق أساسية مهمة.

5- القابلية للمقارنة: وهو ما يتطلب تناسقا في عرض المعلومات وفي أسس إعدادها وتجميعها وطرق حسابها أي أن تستخدم كل المؤسسات نفس المعالجة للعمليات المشابهة وهذا لضمان سهولة عملية المقارنة

سواء بين المؤسسة ومثيلاتها أو بينها وبين القطاع الذي تنشط فيه أو تاريخيا أي بين سنة وأخرى لنفس المؤسسة، ويعتبر تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة خير سبيل لضمان قابلية مقارنة المعلومات⁹. ومن خلال التعريف السابق للمعلومات و الشروط الواجب توفرها فيها فإنه يمكننا أن نميز بين الأشكال التالية من المعلومات:

- المعلومات الناقصة: و هي المعلومات التي تفنقد لشروط الكفاية.
- المعلومات المميزة: هي المعلومات التي لم تعلن بعد للجمهور و إنما اقتضرت على من يصدرها بحكم نشاطه أو مركزه في قمة السلطة، وبذلك فهي معلومات سرية و محددة تحديدا كافيا و إذا ما أعلنت فإنها سنؤثر على قرارات المتعاملين.
- المعلومات المتماثلة: و هي المعلومات التي تحمل جميع الشروط المذكورة سابقا، وهي الحالة التي يستحيل الوصول إليها.

و بالتالي فإنه يمكننا أن نقول عن معلومات غير متماثلة إذا لم تتوفر على الأقل أحد الشروط السابقة الذكر، ومنه فعدم تماثل المعلومات هو عدم المساواة في كمية ونوعية المعلومات المتحصل عليها بين الأطراف المتعاقدة أي أنه يمكن لأحد الأطراف أن يكتسب معلومات ليست في حوزة الآخر، و التي يمكن أن يستغلها لتحقيق مصالحه الذاتية.

فعلى سبيل المثال فإن مدراء المؤسسات هم أكثر الناس معرفة عن وضع مؤسستهم نظرا لما تتوفر لديهم من معلومات عن قيمتها الحالية والواقعية فضلا عن المستثمرين.

بمعنى أنه يتم تغليب المصلحة الشخصية على المصلحة العامة من خلال التفرد بمعلومات من شأنها أن تقلب الموازين بين الأطراف المتعاقدين والمتمثلين غالبا في أصحاب الأسهم والإدارة حيث يمكن لهذه الأخيرة تقديم معلومات مضللة في تقييمها لأسعار أسهم الشركة في السوق المالي إلا أنه بمجرد اكتشاف ذلك سيؤثر على أسعار الأسهم مما يلحق خسائر رأسمالية كبيرة لحملة الأسهم¹⁰؛ وهو ما يعبر بالإجمال عن عدم تماثل المعلومات.

ومن خلال بعض الدراسات نجد أن هناك من يعتبر عدم التماثل في المعلومات أحد محددات السلوك الإداري كدراسة مؤيد محمد علي الفضل الذي درس محددات السلوك الإداري لتكلفة الوكالة للملكية معتبرا في ذلك عدم التماثل في المعلومات إلى جانب الملكية الإدارية ونسبة المديونية كمحددات للسلوك الإداري إلا أنه توصل لعدم وجود علاقة بين عدم التماثل في المعلومات وتكلفة الوكالة للملكية وعدم وجود أي أثر للأداء على هذه العلاقة في بعض المؤسسات العراقية.

2- ميلاد فكرة عدم تماثل المعلومات

عند رصدنا لأهم النقاط المتعلقة بالنظرية نجد أنها عبارة عن مجموعة من الجهود قام بها بعض المفكرين من خلال أعمال ساهمت في تطوير هذه النظرية وقد كان أول من وجد الفكرة الأساسية **G.Akerlof (1970)¹¹**:

يعتبر Akerlof أول من أشار إلى هذه النظرية من خلال الدراسة التي قام بها سنة 1970 في سوق السيارات وذلك لأهميتها وواقعيتها وسهولة فهمها. وقد وجد أن هناك أربع أنواع من السيارات: جديدة، مستعملة، جيدة، رديئة والتي تسمى في أمريكا (lemons). فكل من السيارات الجديدة والمستعملة قد تكون إما جيدة باحتمال q أو رديئة باحتمال $(1-q)$, أي أن الفرد عند اقتنائه لسيارة قد تكون إما جيدة أو رديئة ولا يمكنه التأكد من ذلك إلا بعد امتلاكه لها.

ومن خلال هذا نستنتج عدم تماثل في المعلومات المتاحة في هذه السوق حيث أن البائعين أكثر معرفة بنوعية السيارة مقارنة بالمشتريين.

وفي ظل عدم قدرة المشتريين التمييز بين أنواع السيارات فإن أسعارها تبقى متساوية مما ينتج عنه إمكانية مبادلة سيارة رديئة بسعر سيارة جديدة ثم شراء أخرى جديدة؛ وبالتالي ارتفاع احتمال q أن تكون جيدة وانخفاض احتمال أن تكون رديئة، ويبقى هنا أن صاحب السيارة الجديدة لا يمكنه الحصول على القيمة الحقيقية لسيارته مما سيؤدي إلى أن تكون معظم السيارات المتبادلة من النوعية الرديئة على خلاف السيارات الجديدة التي قد تخرج من السوق حيث شبه Akerlof هذا بقانون Gresham الذي طبق على أسعار الصرف في سوق العملات والذي ينطوي على أن العملات الرديئة تطرد العملات الجيدة من السوق؛ إلا أن الفرق يكمن في كون أن كل من السيارات الجيدة و الرديئة تباع بنفس السعر ما دام من المستحيل للمشتري التمييز بين السيارات الجيدة والرديئة في حين أنه في سوق العملات يمكن لكل من البائع والمشتري التمييز بين العملة الجيدة والرديئة.

3- مخاطر عدم التماثل في المعلومات

بما أن المؤسسة عبارة عن مجموعة من الصفقات (المنظور الحديث للمؤسسة) فيما بينها ومع وجود عدم تماثل للمعلومات فإن ذلك من شأنه أن يتسبب في ظهور بعض المشاكل منها ما يظهر قبل تنفيذ الصفقة (الاختيار العكسي) أو بعد تنفيذ الصفقة (الخطر الأخلاقي)، إضافة إلى الانتهازية وكل هذا وذاك وما ينجر عنه من ظهور للأزمات المالية والتي راحت تهدد الكيان الاقتصادي العالمي.

1- المخاطر الأخلاقية (moral hazard)

يتعلق المخاطر الأخلاقية بسلوك الفرد ونيته في إتمام العقد إذ هماك من يطلق عليه بالمخاطر المعنوي، وهو المشكل الذي غالبا ما يظهر بعد إبرام العقد إذ يتعلق ببعض التصرفات السلبية للأفراد والتي قد يكون لها عدة تأثيرات كما أن هذه التصرفات قد لا تكون مراقبة من طرف الوكيل وهو ما يفتح المجال أمام الانتهازية؛ ومنه يمكن أن نحدد وضعيتين:

- حالة الانتهازية أين يستغل الموكل جهل الوكيل لبعض المعلومات فيعمل على تحقيق مصلحته الشخصية.
- الحالة التي لا يمكن للوكيل متابعة تصرفات الوكيل رغم علمه بها وذلك لعدم معرفة الظروف التي يعمل فيها، كحالة ملف الخبرة الذي يحضره الخبير مثلا.

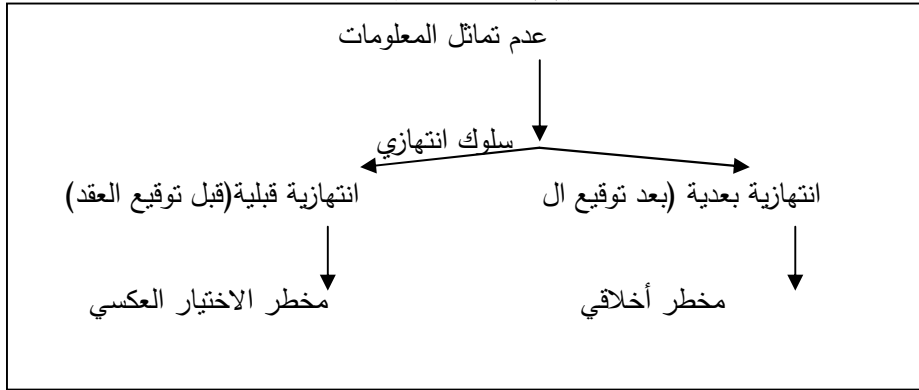
وتعتبر نظرية الوكالة الإطار الذي يدرس هذا المشكل من خلال العلاقة وكيل-موكل.

2- الاختيار العكسي: (Adverse selection)

أو الاختيار السلبي وهو ما يعني تصرف غير رشيد يولد سوء اختيار سواء من أصحاب الأسهم في اختيارهم لوكلائهم في الإدارة أو للمؤسسة في اختيار مورديها مما ينتج عنه عدم الكفاءة في استثمار الموارد المتاحة في تحقيقها لنتائج ايجابية وتعظم ثروة حملة الأسهم؛ وقد تكون هذه العلاقة بين المؤسسة باعتبارها مشتريا وبين المورد باعتباره بائعا، فإن قصرت المؤسسة في متابعة السلعة التي تود الحصول عليها فإنه يمكن للمورد المبالغة في تسعيره لسعته، وبالتالي فإن المؤسسة ستفقد ثقتها في المورد الذي يسعى لتحقيق مصلحته، وباعتبار أن المؤسسة ستعمل على اختيار المورد ذو السعر الأقل فإنه سيستحيل على موردي السلع ذات الجودة بيعها بسعرها المرتفع.

وبالتالي نجد أن مشكل الاختيار العكسي لا يظهر في الأسواق المالية فقط أو في المؤسسات المسعرة فقط وإنما قد يكون كذلك في العلاقة بين المورد والزيون.

الشكل رقم(1): مشاكل عدم تماثل المعلومات



المصدر: من إعداد الباحث

3- المساهمة في الأزمات المالية:

انطلاقاً من التعريف الشائع للأزمة المالية على أنها اضطراب يحصل في أسواق المال يؤدي إلى عدم قدرة هذا السوق على التوجيه الكفاء للأموال نحو أفضل الفرص الاستثمارية بسبب استفحال ظاهرتي الاختيار العكسي والمخاطر المعنوية؛ كما أن أهم الدراسات التي تناولت موضوع الأزمة الأخيرة والتي راحت تبحث عن أسبابها وجذورها قد أجمعت على أن من أهم أسبابها عقود التوريق والرهون العقارية إلا أن أصل كل هذا وذلك عدم تماثل المعلومات بين مانحي القروض والمستفيدين منها حول الوضعية المالية الحقيقية لطالبي هذه القروض وكذا عدم معرفة النية الحقيقية في سدادها وبالتالي عدم القدرة على التقييم السليم للمخاطر مما أدى إلى الإسراف في منحها وعدم القدرة على استيفائها في آجالها وما زاد الطين بلة الاعتماد على أسعار فائدة متزايدة وبالتالي إعلان إفلاس العديد من الأسماء اللامعة في مجال الأعمال الاقتصادية وظهور المظاهر المعروفة للأزمة المالية كما أن تزايد المخاطر المعنوية وظهور ما يسمى بالمستفيد المجاني¹² يفسح المجال أمام انتشار الشائعات وكذا ما يسمى بسلوك القطيع مما يؤدي إلى الاختيار الخاطئ وبالتالي عدم كفاءة النظام المصرفي والمالي.

المحور الثالث: دور الحوكمة في تحقيق تماثل المعلومات

من خلال دراسة مشكلة عدم تماثل المعلومات وأهم تأثيراتها وكذا مفهوم الحوكمة و أهم مبادئها فإنه يمكننا وانطلاقاً من هذه الأخيرة استنباط أهمية الحوكمة في الحد من تداعيات عدم تماثل المعلومات وتحقيق الشفافية والوصول إلى معلومات ذات جودة والحد من عدم تماثل المعلومات من خلال إتباع مبادئ الإفصاح السليم.

1- العلاقة بين الحوكمة و تحقيق تماثل المعلومات

وتعتبر المعلومات محور نظام الحوكمة وهذا لكون هذه الأخيرة تهتم بدعم ومتابعة المعلومات في المراحل المختلفة وذلك من خلال ما يلي¹³:

- مرحلة الرقابة على العمل المحاسبي والتي تشمل: الرقابة القبلية والآخر الرقابة البعدية للعمل المحاسبي وتقويم مسؤولية مجلس الإدارة والمستويات الإدارية المختلفة والمراجعين؛
- مرحلة الممارسة الفعلية للعمل المحاسبي بداية من الالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية وتوفير الخصائص النوعية للمعلومات وتقويم ومتابعة الأداء وإدارة الأرباح، انتهاء بالإفصاح عن نتيجة هذه الممارسة في شكل تقارير وقوائم مالية وتوصيلها لمختلف المستخدمين لها سواء داخل أو خارج المؤسسة.
- مرحلة ما بعد الممارسة الفعلية وتشمل أدوار كل من لجان المراجعة والمراجعة الخارجية وما تحققه من ثقة ومصداقية في المعلومات التي تم الإفصاح عنها .

ومن خلال هذا فالحوكمة تقوم بأداء دورها والوصول إلى مستوى عال من الشفافية في توفير المعلومات من خلال ما يلي:

1- المسائلة و الرقابة: وقد أكدت على ضرورتها العديد من تقارير التنظيمات الدولية كـ Cadbury ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وذلك لضمان شفافية تدفق المعلومات بين المساهمين والمستويات المختلفة من الإدارة من خلال معرفة وقيام كل طرف بمسؤولياته وحقوقه حيث ينقيد مجلس الإدارة بتقديم معلومات ذات جودة للمساهم الذي يقوم بدوره بتفعيل مشاركته ورقابته في مختلف القرارات المتخذة ومساءلته لمجلس الإدارة في حين يكتف هذا الأخير رقابته ومتابعته للإدارة التنفيذية.

2- الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة: وهذا من خلال تطبيق المعايير الدولية الموحدة وذلك لتسهيل وتوحيد قراءة القوائم المالية وضمان وصول معلومات مماثلة لكل الأفراد حيث يعتبر السعي نحو تطبيق معايير المحاسبة الدولية من أهم مظاهر تجسيد حوكمة الشركات.

3- دور المراجعة الداخلية: تولي حوكمة الشركات أهمية كبيرة بالمراجعة الداخلية لما لها من دور في تدعيم الرقابة الداخلية وتقييم العمليات الداخلية بغية تقويمها وكذا تحقيق الضبط الداخلي, هذا وتستمد المراجعة الداخلية أهميتها كونها مستقلة وتابعة في نفس الوقت لرئيس مجلس الإدارة.

4- دور المراجع الخارجي: يعتبر تفعيل دور المراجع الخارجي من أهم متطلبات الحوكمة إلى جانب كونه العنصر الأهم في القضاء على عدم تماثل المعلومات لما يضيفه من ثقة ومصداقية على المعلومات كما أن رأيه المحايد يساعد على الحد من التعارض بين المساهمين و الإدارة والحد من المخاطر الأخلاقية الناتجة عن عدم تماثل المعلومات¹⁴.

5- دور لجان المراجعة: تؤكد الحوكمة على ضرورة وجود لجان للمراجعة كونها الإطار الذي يضمن أكثر دقة وموثوقية إذ تقوم على الإشراف على كل من المراجعة الداخلية والخارجية, كما أنها لجان مستقلة هي الأخرى ومن خلالها يمكن تقييم مستويات الحوكمة المطبقة وما يمكنها أن تؤثر على حركة أسهم المنشآت في الأسواق المالية.

6- تحقيق الإفصاح والشفافية: من أهم مبادئ الحوكمة نجد الإفصاح والشفافية إذ يعتبر هذا المبدأ حلقة وصل بينها وبين المعلومات وجودتها حيث يعد التقيد بمعايير الإفصاح السليم عن المعلومات المالية وغير المالية مع توفر الشفافية في ذلك معيارا هاما عن تطبيق الحوكمة وأسلوبا للحفاظ على مصالح كل الأطراف.

7- إدارة الأرباح: وقد ثبت من خلال دراسات سابقة وجود علاقة عكسية مع جودة المعلومات إذ تعني إدارة الأرباح التلاعب والغش في المعلومات الواردة في القوائم المالية وتعتبر الحوكمة السبيل للحد من هذه التلاعبات.

ومن خلال مختلف العناصر السالفة الذكر نجد أن الحوكمة في كل منها تحاول الحد من تداعيات مشكلة عدم تماثل المعلومات وذلك في إطار تفعيل دور وظيفة المراجعة والرقابة من خلال دور كل الرقابة الداخلية والمراجعة الداخلية والخارجية ولجان المراجعة لينصب كل ذلك في إطار تحقيق الإفصاح السليم والشفافية من أجل تقليص الفجوة في الحصول على المعلومات بين الأطراف المتعاقدة.

2- أهمية الإفصاح في الحد من عدم تماثل المعلومات

يعتبر الإفصاح والشفافية مفهومان متلازمان كما يندرجان تحت بند واحد من خلال مبادئ الحوكمة ويتوفرهما يمكننا الحصول على معلومات ذات جدوى وقادرة على تحقيق الكفاءة في السوق المالي إلا أن ذلك يعتمد على الاستيعاب الجيد لهذين المفهومين وتقويمهما بشكل يحقق الغاية منهما وذلك من خلال ما يلي:

- الاهتمام بالإفصاح عن المعلومات غير المالية: من الأخطاء الشائعة الاهتمام بالمعلومات المالية فقط في التقارير المالية والتي ما هي إلا جزء من المعلومات التي يمكن أن تؤثر على تسعير الأسهم في سوق الأوراق المالية وبالتالي قد يؤدي ذلك إلى ضعف كفاءة السوق كما قد يكون السبب في عدم تماثل المعلومات نظرا لتأثير المعلومات غير المالية كذلك وبالتالي لا بد من الإفصاح عنها هي الأخرى.

- ضرورة أن يكون الإفصاح إلزاميا: حيث نشير إلى وجود إفصاح اختياري و آخر إجباري حسب درجة الزاميته فقد افترضت العديد من الدراسات أن يكون هناك إفصاح للمعلومات عام وكامل في التوقيت المناسب حيث يعتبر الإفصاح الاختياري وحده غير كاف لحل مشكلة عم تماثل المعلومات لأن أساس المشكلة هو عدم رغبة الإدارة في الإفصاح عن كل المعلومات وذلك لاستخدامها في تحقيق عوائد غير عادية وبالتالي يجب أن يكون هناك إفصاح إجباري عن العناصر التي يمكن أن يسبب إخفائها أضرارا لبعض المتعاملين في السوق.

- تدعيم الإفصاح الإلكتروني: يساعد الإفصاح الإلكتروني على استمرارية نشر المعلومات المالية وغير المالية وفي التوقيت المناسب وبذلك فهو يساعد أساسا على تخفيض درجة عدم تماثل المعلومات إضافة إلى تحقيق التغذية العكسية و سهولة الوصول إلى المعلومات المطلوبة¹⁵.

خلاصة:

وفي الأخير وبعد دراستنا للإطار النظري لكل من حوكمة الشركات ومشكلة عدم تماثل المعلومات وما يمكن أن ينتج عن هذه الأخيرة من مخاطر وصولا إلى ظهور أزمات مالية ومخاطر أخلاقية فإنه لا بد من البحث عن السبل الكفيلة للحد من تداعياته ونظرا لما تحمله الحوكمة في طياتها من مبادئ ومحددات تكاد تبدو وكأنها قد خصت بالضبط مشكلة عدم تماثل المعلومات من خلال محاولة تقليص الفجوة بين المساهم والإدارة عن طريق ترسيخ الالتزام بكل من الشفافية والاستقلالية والمساءلة والمسئولية والعدالة والوعي الاجتماعي وكل ما يضمن تطبيق الممارسات الجيدة للإدارة؛

وبالتالي فإنه يمكننا القول أننا في مرحلة قد تجاوزنا فيها التساؤل حول ما إذا كانت الحوكمة كفيلة بحل العديد من المشاكل في الشركات لأن الموضوع قد حسم نظرياً إلا أنه يبقى عدم التطبيق الجيد للحوكمة والتقصير في إتباع أهم قواعدها ومبادئها هو ما يحول بينها وبين أدائها لدورها في القضاء أو التخفيف من بعض أسباب هذه الأزمات. ويبقى أن نشير إلى أن الحوكمة ما هي إلا تجسيد للمنظور الإسلامي الذي يعتبر الحل الكفيل للحد من عدم تماثل المعلومات من خلال تحريمه للغش والخداع وعدم الأمانة والانتهازية واستغلال الفرص.

الإحالات والهوامش:

¹ قاموس المصطلحات الاقتصادية على الموقع:

<http://www.businessdictionary.com/definition/corporate-governance.html#ixzz2jZtZtrFO>
على الصفحة في تاريخ 2013-10-29.

² OCDE, Principes de la gouvernment d'entreprise, 2004, sur le site d'Internet :
<http://www.oecd.org> - .

³ عهد علي سعيد, جامعة تشرين, 2009, 43.

⁴ هوام , المحاسبية (رهانات) , بين مهدي - يومي 7 8 ديسمبر 2010. :
المحاسبية ,

⁵ Romney & Steinberg, Accounting Information Systems, 9^{ème} Edition, Prentice Hall, 2003, p213.

⁶ , أهمية المعلومات في اتخاذ القرارات الإدارية, 10, بقسنطينة, 2010, 192.

⁷ وليد ناجي الحياي, التحليل المالي, منشورات الأكاديمية المفتوحة, 2007, 29.

⁸ هوام
⁹ Ahmad N. Obaidat , Accounting Information Qualitative Characteristics Gap: Evidence from Jordan, International Management Review Vol. 3 N^o 2, 2007 , pp 26-32 .

¹⁰ مؤيد المحاسبية مساهمة المالية والمحاسبية الملكية ومدى تأثرها المالية لمدى / - 29-28, نيسان (أبريل) 2010.

¹¹ George A. Akerlof, The Market for "Lemons": Quality Uncertainty and the Market Mechanism, The Quarterly Journal of Economics, Vol. 84, No. 3. (Aug., 1970), pp 488-500.

¹² يظهر المستفيد المجاني بسبب عدم قدرة من لديه معلومات من منعها على الآخرين وبالتالي من يستفيد منها يعتبر مستفيداً مجانياً, الدين, فلسفة التوريق والأزمات المالية العالمية, حول الأزمات المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية, سطيف-20-21 2009.

¹³ محمد احمد إبراهيم خليل: دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوق الأوراق المالية :

<http://infotechaccountants.com/showthread.php/12489->
28 2013, كلية

العلمية " عيسى " الخارجية عملية تطبيقية" كلية

الإسكندرية 2 45 يوليو 2008 .

¹⁵ تحسين قرارات المستثمرين وعين 2005
المالية نظرية وتطبيقية العلمية كلية 85,